

علم ومعرفة مثله وليكننا وجدناه قد طاب الهين الممكن في هذا الزمن الذي  
لم يبدأ فيه بتعليم الاثنى الا من سنوات قليلة  
ومن طاب الكثير فلم يجده تمنى ان يكون له القليل

### الزواج

حسنة وسيئته — آراء الامم فيه — عادات القدماء في الخطبة والزواج —  
اهمته في المجتمع الانساني — صحته وشروطه — الزواج المدني في  
اوربا وقوانينه — الحقوق الزوجية — اضرار التربية  
الفاصلة — منافع التربية الصالحة

الزواج حسنات وسيئات واضرار ومنافع وهو النعيم ان وفق الزوجان  
والشقاء اذا اختلفت الآراء والافهام واول شرط للثناء ولرضى ان لا يكون  
بين الزوجين موسوس او مفرق بل مصاح ومرفق . فان وجد الموسوس  
وجد الشقاء واذا لم يوجد وانفق وجود المرفق خاف الهناء وعلى الغالب  
يكون وجود هذين الضدين من اهل الفريقين فهو لاء هم اصل البلاء اذا  
كانوا جهلاء ومصدر الهناء ان كانوا عقلاء

ولما كان على الزواج يتماق تنظيم الكون وانماء الجنس البشري جنباً بهذه  
المقالة لنشر خير ما كتب عن حسناته وسيئته وآراء الامم واعتمادهم وعاداتهم  
في الخطبة والزواج وصحته وشروطه وسننهم بمقالة اخرى نبين فيها الاسباب  
التي تؤدي الى شقاء الاسرة وهنأها

فالزواج عبارة عن وفاق مفهوم او مشهود بين الرجل والمرأة على ان  
يرتبطا رباطاً وثيقاً يتعاضدان فيه على تأليف هيئة جديدة ويتشاطران ما نالهما  
من السراء والضراء . وغايته انماء الجنس البشري قياماً بما سننه العناية من  
النواميس الطبيعية . ولما كان الاساس المتكبرين لاحكام عرى الانتظام بين  
البشر قيده يد العناية بسنن مفروضة لا يتمداها وساقط الحاجة ارباب الحل  
والمقد الى ايقافه على حدود محدودة في كل زمان وان . فهو والحالة هذه  
رباط ديني فطري طبيعي مدني او سنة الخالق في عباده استبقاء لهم من  
التلف والاضمحلال . واذا كان امر الزوجين غير خاص بهما دون سواهما  
احدقت به احكام البشر على تفرعات احواله وبنت على الاحكام المنزلة وما  
سواها شروحا وتفاسير شتى ايقافاً لذوي الحاجة على حد محدود . وما ذلك  
الا لان الهيئة البشرية باسرها مترابطة بالمصالح والمنافع . فان الزوج وان لم  
ين الابرار زوجه في بادئ الامر فالضرورة تقضي عليه فيما ولي ذلك  
بالاعتناء باولاده بحيث يولف هيئة جديدة تنطوي تحتها هيئات شتى . ومهما  
كانت العوامل الظاهرة في اثبات الزواج فالغاية واحدة والنتيجة واحدة ولا  
فرق بالنظر الى عموم البشر ان تكون جارية على سنن قوم دون غيرهم ولا  
خلاف فيما اذا ثبت بقانون دون آخر فربما استحسننت فئه ما انكرته اخرى  
ولا شك ان الفطرة اودعت كل البشر ميلاً خليقياً للزواج . على ان  
من الناس من ذهب الى وجوب دفع هذا الميل ومنهم ذهب الى وجوب  
استخدامه ومنهم لبث بين الموقفين لان تفاوت العقول والمشارب جعل  
الخلاف عاماً في كل امر علمي وعملي . وقد ذهبت طائفة من القدماء ومنهم  
المركونيون الى ان الزواج انما هو بدعة سيئة المنشأ تخلق المادة والاجسام

ومن شأنها استعباد الارواح والانسف الطاهرة وقبضها مسجونة في جسم مادي ولكن جد الباحثين قد ذهب بهذه الاوهام ومزقها كل ممزق . وقال آخرون انه امر مفروض على كل انسان . فكانت لبعض الامم قوانين مخصوصة ربطوها باوامر دينية فخلوا الزواج وجوبياً على كلتا الحالتين وما ذلك الا رغبة منهم في انهاء صلتهن واكثار عدتها خصوصاً بمدان كادت الحروب تذهب بالسواد الاعظم منهم . ومن ذلك انهم بعد ان عبثت الحروب الالهية بالرومان وفسدت عندهم سنن الزواج الصحيحة وبدأ النقص فيهم بمجرد قيصر للملافة الامر واقتناه في ذلك اوغسطس فسنا قوانين جديدة واختصا المتزوجين من ابناء بلادهم بمنافع لا ينالها غيرهم حملاً لهم على التسابق الى التزوج على مقتضى ما اختطه القانون ثم فرضا على البلاد مكافأة من كثرت ذريته وحرمان من تقاعد عن الزواج وقد بلغ سناً معلوماً من حقوق شتى . وكانت بعض الامم تعاقب من لم يتزوج ومن تزوج كهلاً . وفي مذهب الفرس القدماء حكم الوجوب ايضاً . ومن احكام زرادشت انه اذا مات رجل جات له امرأة وولد بعد موته احياء لاسمه واشفاقاً عليه . والاعزب عندهم في اسفل الدرجات . . . والebraيون في ايامهم ايضاً جعلوا لها نوعاً من الوجوب البات فان في التوراة آيات تشير الى استحسان الزواج . اما الملل المسيحية فملى اختلاف فالكاثوليك والشرفيون يعتبرون الزواج سراً من اسرار الكنيسة وهم مع هذا يستحسنون التبطل ويعتبرون الكهنوت سراً آخر مقدساً . ومعلوم ان الكنيسة الرومانية تمنع الكهنة من الزواج الا عند بعض كاثوليك الشرق . والاساقفة ممنوعون مطلقاً في الكنيستين على انه ليس فيها امر يحتم الزواج على من لم يكن كاهناً . وعلى هذا تكونان اعتبارنا المنع وجوبياً في بعض

الاحوال وابطاحا الخيار فيما سوى ذلك ولكن البروتستانت على خلاف ذلك فليس عندهم سر مقدس وهم يبيحون الزواج للقسوس وقد ذهب بعضهم الى الوجوب المطلق وقالوا ان العزوية والتبطل خارجان عن حدود الناموس الطبيعي والناموس الديني . واما عند الاسلام فهو سنة سنه الله وامر بها بكتابه في كثير من آياته ولها في الشرع احكام عديدة ومن طب زيادة ايضاح فليطلب كتبه .

أما الزواج من حيث الصحة والثبوت فهو موقوف على رضى الفريقين كما يشترط في سائر اليهود فيلوح من ثم للمعتبر ان لا حاجة لالتزام ما يلزم من أمر التأهبات والطب العاني المعروف بالخطبة والاحتفالات المألوفة المعروفة بالعرس ولكن تلك عادات جرت عليها الامم منذ اقدم القدم وهي ناشئة عن سببين متناسبين اولهما ميل الانسان الى اغتنام مواقيت يخلفها نفسه او يبيحها له القوانين والاديان لاقامة الملاهي والمخالف لانه مفطور على حب الاجتماع والثاني حكمة قصد بها رؤساء الاديان زيادة الاحكام في عرس الزواج اعلاناً لامره بين الناس وتشويقاً لهم على اتيانه واشهاداً على المتزوجين بانها انضما الى نطاق وثيق ولهذا غلبت المادة عند الاكثرين على ان يتقدم الزواج بخطبة تدوم حيناً من الزمن وان يتساءل اقارب الزوجين اموراً وقد خولتهم النواميس حقوقاً كثيرة على المتزوجين لا يزالون يتمتعون بكثير منها . والخطبة باعتبارها تامة عند النصارى تقوم مقام كتاب الزواج عند المسلمين وعليها يترتب تمام المقدم ما لم يحل دونه موانع معروفة شرعاً وقانوناً . وهما يمكن من هذا فقد ساروا فيه بكل زمن وبلاد على ما تقتضيه الاحوال والاديان والذوق المصري والمادة فيه كثيرة التشابه بين كل الامم القديمة .

والظاهر ان تفوق الرجل في القوة خوله الاسبقية في الطلب والخييار خصوصاً  
لانه يتزوج غالباً وهو ارشد من المرأة سناً وعقلاً فكان له بذلك افضلية  
الانتقاء . وهكذا زى ان الطلب يجري غالباً من قبل الرجل لما تقدم من  
الاسباب ولانه اقدر من المرأة على مقاومة موانع الحياء . ويختلف الامر  
باختلاف المذاهب والمشارب فاليونان والرومان كانوا يضرّبون اجلا محدوداً  
بين الكتاب والزفاف بعد ان يتهاهد القريقان ويختبر كل منهما الاخر حتى اذا  
اتحدت المشارب زفت اليه وكانا زوجين والافسخ الكتاب

وفي الطريقة التي سلكها بنو اسرائيل مثال على ما اتخذوه وكان جارياً  
بين كثيرين من الامم الشرقية القديمة كالكلدانيين والاشوريين فكانوا اذا  
رام احدهم الزواج وكل احد اقربه او سواه فان ابراهيم اختار زوجة ابنة  
اسحق وهاجر زوجة ابنها اسماعيل واسحق زوجة ابنة يعقوب وهلم جرا ولم  
تزل هذه العادة متبعة عند بعض مسلمي سوريا وذلك لان الحجاب يمنع  
الرجل من ان يكون هو الواسطة لنفسه . على ان الخييار في كل الاحوال هو  
للعريس والطلب يجري دائماً من قبل اقارب الرجل وذلك منذ القدم الا  
فيما ندر . اما رضى المرأة فلم يكونوا دائماً يقفون عليه واذا تم الوفاق  
ارسلت امرأة من الاقارب وقامت بالطلب الاخير ليبرم عليه عقد الزواج واما  
العرب فكان يلتقى عندهم الطلب لدى ابي الابنة او وليها فان شاء زوجها  
واسترضاها والا منع وعلى ذلك جرى الاسلام الى الان . والخطبة عند  
النصارى على وجهين وهما الخطبة الكنسية المقامة بواسطة الكاهن والخطبة  
البسيطة ويشترط في كليهما الرضى والقبول المتبادلان . واكثرهم مراعاة للخطبة  
الكنيسية هم نصارى الشرق لان فريقاً كبيراً من الافرنج اخذوا في

التعويل على الزواج المدني كما سياتي والكتاب عند المسلمين من خصائص  
الشرع ولا دخل للدينيات فيه . وبه فرق آخر عما يجري عليه النصارى  
من حيث التحجب فلا ينظر الرجل الى وجه زوجته ما لم يتم العقد  
وهاك طرفاً من الطرق المصطاح عليها لدى عقد الزواج عموماً . فقد  
سبق القول ان للظاهر العنمية ابابا معلومة فاذا كانت تلك المظاهر تتقدم  
العقد مدات مديدة كان القيام بها يوم افاذه اولى بمراثب . فعند الرومان  
كانوا اذا ارادوا ذلك خضر اقارب الزوجين وضخروا ذبيحة ثم استشاروا  
معبوداتهم كما كان دأبهم في جلي الامور ثم اقبلت جماعة من الفتيان ممن  
يلوذون بالعريس وذهبوا بالعروس وهم كأنما اختطفوها قسراً ورغماً عن اهلها  
وساروا بها الى بيت العريس والقوا مفاتيحه بين يديها

والامم السالفة عادات شتى بين مستحسن ومستهجن وقد ضربنا عنها  
صفحة لان المقام يضيق مها كان فسيحاً دون تفصيلها . واما عند اليهود فيتم  
عقد الزواج على موجب احكام التلمود بشئ من امور وهي المهر والكتاب  
والزواج . والطوائف المسيحية باسرها تعتبر الزواج اصراً دينياً وان كان  
البروتستانت لا يعتبرونه سراً من اسرار الكنيسة على ما تقدم . وعقد الزواج عند  
المسيحيين عموماً والدول المسيحية على ثثة انحاء اما ديني صرف واما مدني  
صرف واما ديني مدني . فجميع النصارى في المشرق من كل الملل يجرون  
العقد دينياً على ان الدول الاروية قد عولت على اعتبار الزواج المدني فهو  
عندها ثابت صحيح اذا سجلت لدى دار الحكومة وغير صحيحة اذا اجريت  
دينياً صرفاً على ان كثيرين يتخذون الامر من معاً فيقومون بالفروض الدينية  
والمدينة . اما المسلمون فلما كانت جميع الاحكام والمعاملات عندهم

مقيّدة بالشرع الشريف كان الزواج عندهم بالطبع من متعلقاته فالدين والسياسة مرتبطان بنظام واحد وعليه فتأبى الشرع يحكم بمتعلقات الامرين وفي اكثر النصوص تحديد مفروض لسن المتزوجين ولكن اختلاف الامزجة والبلاد يجعل فيه تفاوتاً عظيماً فاهالي البلاد الحارة يتزوجون غالباً وهم دون العشرين والعكس في البلاد الباردة . وفي التلمود يؤذن للذكر بعد بلوغ الثالث عشرة والاني بعد بلوغ الاثني عشرة . والظاهر من التاريخ انهم تعارفوا على الزواج بعد بلوغ الثماني عشرة ولا يزال الشرقيون منهم الى الان يتزوجون احدائاً

والزواج كسائر المهور لا يمدى حدوده المفروضة ولهذا وضعت له نواميس معلومة حقيقة الكتب والعرف والاختبار . فكما انه حال في اوقات معلومة فقد حرم في سواها وذهب الاكثرون الى تعيين المحرم بين الاهل وذوي النسب القريب . وقد تطراً عوارض فتأتى بعكس الامر لاسباب وانغراض مقترحة واما لعقائد قديمة انطبعت في الاذهان

ولبعض القديماء عادات في الزواج ضربنا عن ذكرها صفةً لانها تعد الان من انواع النوحس منها انهم كانوا يحملون الزوج باقرب الاقارب كالشقيقة والام والعممة وابنة العم والحالة وقد كان يحتم في بعض المذاهب القديمة على الاخ ان يتزوج امرأة اخيه اذا توفي زوجها عن غير عقب وترى فيما تقدم من العادات ما لا يحتمله الطبع الانساني لان بعضها تجري على سليقة البهائم ولم يزل الى الان عند الهنود والصينيين وبعض الامم الشرقية من العادات ما لا يسر ذكرها .

اما الشريعة الموسوية فقد حتمت على رؤساء الكهنة اتخاذ عذرهم من

اليهود كما انها فرضت على البنات اللواتي يرثن نصيباً من اسباط بني اسرائيل ان يتخذن ازواجهن من نفس اسباطهن ليرث كل من بني اسرائيل نصيب آباءه لان املاك المرأة تنقل بالزواج الى تصرف زوجها ما لم يكن سبق وتنزل عنها .

اما الطوائف المسيحية فعلى بعض الخلاف واشدها منماً الطائفة الارثوذكسية والمحرم عند الاسلام والنصارى متشابهة من اكثر الوجوه

وام ما في الزواج هو الحقوق الزوجية وهي كثيرة وعليها مدار راحة الزوجين في معيشتها واحسان تربية الاولاد واهتمام كل منهما بما اوجبه عليه العناية الالهية والنواميس من القروض وما خولته من الحقوق وكل المذاهب ذاهبة الى القاء جانب الاهتمام الاعظم على الرجل بما يختص باسر المعاش والرئاسة وعلى المرأة بما يختص باسر الادارة البيئية وتربية الاولاد والاقتصاد الاهلي . وفي العهد القديم اشارات كثيرة الى هذا الارتباط ومتانته وعلى ذلك نص العهد الجديد وسائر الكتب والاديان والمشرعة

وليس فيما اتخذه الاقدمون وما جرى عليه بعضهم من حكم فيربط كل الناس في الزمن الحاضر بروابط معلومة فان القوانين بتفسيرات عظيمة وجعلت الاساس الاول الحقوق الطبيعية والحرية البشرية فان الحكمة لا تستلزم ان انقياد المرأة لزوجها يتدرج الى حد الاسترقاق ولا ان رفق الرجل بزوجه وصراعاة احوالها يتدرجان الى حد الانقياد الاعمى وان جرى الامر ان في بعض الاحوال . ولا شك ان النواد والتصانيف المهدودين بين الزوجين ينفي عليهما اعظم اساسات الاتحاد والتعاقد في الهيئة الاجتماعية واولها في

الاولاد فانهم يسرون على ما رأوه في ابويهم . وسنشرح ذلك في المقالة  
الآتية ونبين اضرار الوالدين في التربية الرديئة التي يربون اولادهم عليها  
وقد شاعت العناية منذ الازل لجمعات امهم موكولاً اليهم وجمعات  
لسكل منهم عليهم حقوقاً معلومة وفرضت فروضاً محدودة وقد طالما يتصل  
بالاولاد اثر من اهلهم ومساوئهم . وبالاجمال ان الزوج لما كان مأموراً بالقيام  
باود زوجته واولاده كان له ايضاً ان يتمهم باسمه وامواله وحرية وعبوديته  
للوفاة من شر ما يخشى منه

اما الزواج المدني الذي اتخذته الاوربيون مؤخراً فقد خرجوا به عن  
فروض المذهب الى القانون وجمعلوا له نظامات معلومة عولوا فيها على القانون  
المدني والحقوه بسائر متعلقاته . وقد عولت اكثر الدول الاوربية وبعض  
الاميركية على ايثار القانون المدني المنسوب الى نابوليون الاول ولم تفصل  
الزواج المدني عن الزواج الديني حتى سنة ١٧٨٧ حيث اذن لغير الكاثوليك  
بفرنسا بالتزوج مدنياً وبقي زواج الكاثوليك دينياً محضاً حتى سنة ١٧٩١  
حيث أخذ بالزواج المدني ثم قررت قوانينه على ما يأتي اجمالاً . فنظروا  
اولاً الى تحديد سن المتزوجين فقررروا ان لا يؤذن الرجل ان يتزوج قبل  
سن الثامنة عشرة والمرأة قبل الخامسة عشرة وللحكمة ان تراعي الظروف  
وتأذن في بعض الاحوال قبل السن المينة . ووخذ في بادئ الامر برضى  
الفريقين فاذا لم يتم الرضى لا يصح لزواج كما لو كان الرجل مختل الشعور او  
اخذت الفتاة قسراً او اظهرت رضاها خوف التهديد والتنديد او اذا اقترب  
الرجل بامرأة ظنها امرأة اخرى فاذا كان ذلك لا يتم تبادل الرضى ولا يصح  
الزواج ولا يصح ايضاً في البنين والبنات سواء كانوا معروفين شرعاً ام لا

وكذلك الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات على ان  
للحكومة لدى اللزوم ان تزيل هذا المنع وتسمح بالزواج بين الاصهار ايضاً .  
وقد منعت الزواج بين المربي والريب واولاده وبين الريبين كما لو كانا  
اخوين . واذ كانت البنية تتكامل قبل بلوغ العقل حد كماله فرض القانون بناء  
على ذلك وعلى ما يترتب للحقوق الوالدية ان لا يتزوج الولد الا برضى والديه  
قبل بلوغ الخمس والعشرين للرجال والاحدى والعشرين للبنات فاذا اختلف  
الاب والام يؤخذ برضى الاب واذا لم يكن اب وام فالجد والجدة واذا  
اختلفا فرضى الجد كاف واذا لم يكن اب ولا ام ولا جد ولا جدة يؤخذ  
برضى مجلس العائلة فان لم يكن ذلك فالزواج غير صحيح ويعاقب المأمور الذي  
قام به على شرط ان يدعي ذلك من كان له حق الاسترضاء . وبعد  
الخمس وعشرين للرجال والاحدى وعشرين للنساء لا يكون رضى  
الاهل فرضاً محتوماً على انه من المترتب على المتزوجين ان يستشيراهما  
على ما تقدم حتى يبلغ الرجل الثلاثين والمرأة الخامسة وعشرين فاذا لم يوافق  
الابوان فرض على المتزوجين ان يستأنفا الطالب مرتين اخرين مدة شهرين  
متواليين فاذا مضى شهر على الطالب الثالث ولم يأذنا لهما جاز للمأمور الحكومة  
ان يسجل عقد الزواج فاذا تجاوز الرجل سن الثلاثين والمرأة سن الخمس  
وعشرين استرضيا اهلهما مرة واحدة فقط . وقد سبق انه لا زواج حيث  
لا رضى فرغبوا من ثم في اعلانه اثباتاً له . وللإعلان فرعان متلازمان احدهما  
يتقدم الزواج ويرافقه الآخر فالاعلان المتقدم يقوم به المأمور يوم الاحد  
السابق للمعد في مجلس لديه المتزوجين وأمام دار الحكومة ويتمين محل  
الاقامة بكونه اقامياً ستة اشهر متوالية وان لم ينويا السكنى فيه فان لم يكونا

مستقلين بأمر زواجهما يمان الامر نفسه حيث يمان ذوو السطة عنهما ويتضمن  
الاعلان اسم الخطيبين ولقيهما ومهنتهما حيث لا توجد عندهم من لاهنة لها  
ومحل اقامتهما ويتوالى الاعلان مرتين في الاسبوع بحيث يكون الثاني في  
الاحد الثاني ويماق ما لهما على سجل ليحفظ في آخر السنة في محكمة المحل .  
وتبقى خلاصة الاعلان معلقة على باب دار الحكومة المحلية كل المدة التي  
تتحلل الاعلانين فاذا مضى على الاعلان الثاني ثلاثة ايام جاز عقد الزواج .  
وفي بعض الظروف يسمح بالاكتفاء بالاعلان الاول فاذا لم يمان الامر  
على مقتضى القانون لا يفسخ لزواج بل يعاقب المأمور فقط . ثم يجري ما يبر  
عنه بالاحتفال في دائرة اقامة احد الزوجين امام المأمور المدني المكلف تسجيل  
صكوك الزواج في المحل الرسمي فيحضر الزوجان اربعة شهود يبلغ كل منهم  
٢١ سنة فما فوق فيقرأ المأمور امام الجميع الاوراق المثبتة للزواج والباب  
السادس من قانونها بما يتعاق بمحقوق الزوجين وفروضها فيعترف بانها  
يتزوجان عن رضى وخيار فيقرر ثبوت زواجهما باسم القانون ويسجل للحال .  
فاذا اقتدرا وصارا زوجين لزمها اعالة اولادها وهو امر طبيعي فرضته  
كل النواميس . ووجب على الزوج حماية الزوجة والقيام باودها على ماوسمته  
الحال ولزمتها طاعته والاتباع حيث آثر السكنى وتمتزوج بينهما  
المصالح بحيث تفقد المرأة اوفر جانب من حقوقها المدنية ويقيد تصرفها برضى  
بعلها ولا تزول عنها سلطته ما لم تكن متهمه جزائياً فتزول سلطة الرجل لدى  
سلطة القانون

حبيب صوابيني

## حديث الانيس

الماء من اشد المخاطر على الانسان واولى اسباب حياته بالناية والمراقبة  
ولذلك لا يذكر مكان بحسن الصحة الا ذكر هواؤه وماؤه دون سائر الحاجيات  
ولقد جعل الباحثون للماء اوصافاً كثيرة يعرف بها صالحه من فاسده .  
فذكروا انه يجب ان يكون لا لون له ولا رائحة ولا طعم ولكنهم ذكروا  
ايضاً انه قد يكون جامماً لهذه الاوصاف ولكنه لا يكون صالحاً للشرب .  
وقد كان في جملة ما قرره لاستثبات حاله ان تؤخذ زجاجة وملاً ثلاثة  
ارباعها بالماء الذي يراد امتحانه ثم يحل بها معلقة صغيرة من السكر وتسد سداً  
محكماً وتترك ثلاثة ايام ثم ينظر اليها بعد ذلك فاذا كان لونها قد تغير الى اليباض  
كان الماء فاسداً لا يصالح للشرب والا كان صالحاً نافعاً ولكن يشترط غسل  
الزجاجة جيداً وان يكون السكر نقياً صافياً

وقد ذكروا لامتحان الماء طريقة أخرى سهلة وهي ان يوثق بشيء  
من محلول برمنغنات البوتاس ويضاف منه الى الزجاجة خمس نقط فيصبح  
لون الماء جميلاً فاذا دام على هذا اللون مدة اثنتي عشرة ساعة كان صالحاً والا  
أكد لونه واحمر حتى السواد فكان دليلاً على فساده

\*  
\*

مما ذكروه عن بعض طباع الانسان وشدة التنافر بينها انه قد يكون  
على غاية الشجاعة والاقدام وعدم المبالاة بالمخاطر والارتياح الفجائي لها حين